يجاهد ويناضل في هذا السبيل ، وسجل كفاح الاردن في هذا المضمار يشرف كل المتشدقين وادعياء التحرير . أما اذا كان المطلوب عربيا وفدائيا الحصول على اعتراف اردني بمنح هذه المنظمات حق تمثيل شعبنا في الضفة الغربية على أساس نسف وحدة ضفتي الاردن ارضا وشعبا، فهذا المطلوب مرفوض جملة وتفصيلا » (الرأي، ١٤٧ ، ١١/٢٢) .

ويلاحظ هنا ان اوساط السلطة الاردنية معنية بمن يمثل الضفة الغربية ، وليست معنية بشيء بصدد قضية فلسطين كلها وشعب فلسطين كله .

ويبدو الارتباك الاردني الشديد ، من خلال طرح قضية التمثيل هذه التي تختلط في طرحها محاولة الاساءة للمنظمات الفدائية بمحاولة تضليل الرأي العام عن طريق ايهامه بأن انتزاع التمثيل من السلطة الاردنية معناه : « فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية ، على أساس ان الضفة الاردنية المحتلة هي التي وقع عليها الاختيار اسرائيليا وفدائيا ، لتمثيل الفصل الاخير من مسرحية خيانة القضية على ارضها الطهور » (الرأي ١٤٧ ، ٧١/١١/٢٢) .

ولكن هذا الاسلوب ليس الاسلوب الوحيد الذي يستخدمه جهابذة السلطة الاردنية . اذ انهم ما ان يكتشفوا عقم هذا الاسلوب حتى يطرحوا ما يريدون مباشرة . ولهذا حولوا قضية تمثيل الشعب الفلسطيني الى قضية قانونية تكتب فيها الابحاث القانونية. وجرت المحاولة لاثبات ما يلي:

١ — ان وحدة الضفتين وحدة قانونية وشرعية، وأنها كانت وليدة « الارادة الشعبية التي عبر عنها الشعب بشكل مباشر عن طريق المؤتمرات ، واقرها ممثلو الشعب في مجلس الامة » المنتخب من الضفتين .

٢ — « ان عدم عرض قرار الوحدة على الاستفتاء الشعبي لا يؤثر في شرعية هذا القرار لسببين :
أ — لان الشعب اظهر رأيه في اقرار هذه الوحدة عن طريق المؤتمرات الشعبية وعن طريق نوابه ... » — « ان وحدة الضفتين تعتبر شرعية طالما اعترفت دول العالم بها ، سواء تمت عن طريق الاستفتاء او عن غيره » .

٣ — « ان كون الثورة الفلسطينية تسعى لتحرير الاراضي المحتلة بالقوة لا يجعل لمنظمة التحرير باعتبارها تضم فصائل المقاومة الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني لعدة اسباب : ا — لانه ليس هناك رابطة بين الصفة القانونية او الواقعية للسلطة وبين مضمون نشاطها او طبيعة الاهداف التي تسعى اليها ... » ب — « ان السلطة التي تمثل شعبا معينا يجب ان تستند الى ارادة هذا الشعب التي يعبر عنها ممثلوه بطريقة حرة ... » . ج — « ان الثورة عندما تستهدف التجزئة والانفصال وتفكيك عرى وحدة الشعب الواحد ، فانها لا تكون ارادة شعبية . »

٤ — « ان تنازل الحكومة الاردنية في اتفاقية عمان لمنظمة التحرير عن حق تمثيل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية باطل لان اتفاقية عمان تعتبر باطلة قانونا لعدم عرضها على مجلس الامة وموافقة مجلس الامة عليها » .

وتصل الدراسة الى الاستنتاج التالي :
« يتبين مما سلف ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن ان تمثل كافة قوى الشعب الفلسطيني ، ولا يمكن ان تمثل سوى فصائل المقاومة طالما انها تفتقر الى الارادة الشعبية التي تعتبر وسيلة اسناد اية سلطة . وان الحكومة الاردنية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية » (الرأي ، ١٤٣ ، ١١/١٥) .

ويبدو واضحا من هذا كله ما يرمي اليه النظام الاردني. انه يريد ان يتمسك بشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ، ليستطيع اجراء تسوية فيما يتعلق بالضفة الغربية ، وليمنع طرح القضية الفلسطينية طرحا شاملا ، لان في ذلك ما يمسه . ولكن تمثيل اي شعب ليس مرهونا بفرض سلطة الامر الواقع ، ولا مرهون بالاتفاقيات والقرارات . انه مرهون بظهور قوة تستطيع ان تستقطب ارادة الجماهير ، وان تجعلها قادرة على تغيير الامر الواقع . فاذا ما استطاعت المقاومة الفلسطينية ان تستأنف مسيرتها ، وان تتخطى العقبات التي تقف في طريقها انتزعت حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني واسقطت كل مؤتمرات السلطة الاردنية وكل اسانيدها « القانونية » الشكلية . وفي النهاية لن يمثل شعب فلسطين الا الذين يجسدون قضية التحرير والعودة ، وواضح ان النظام الاردني ليس واردا في هذا المجال .

ناجي علوش